الأمم المتحدة

A/61/PV.72

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٧٢**
الاثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٠١ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/61/371)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، وبموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يخول الأمين العام بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي تكون قيد نظر مجلس الأمن وإخطارها كذلك بالمسائل التي فرغ المجلس من نظرها.

وفي ذلك السياق، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/61/371.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تنظيم العمل

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وقبل أن نمضي قدما، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى عمل اللجنة الخامسة وموعد توقف الدورة الحالية.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أن تنتهي اللجنة الخامسة من عملها يوم الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وأن تتوقف الدورة الحادية والستين يوم الثلاثاء ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وقد أخطرني رئيس اللجنة الخامسة بأن اللجنة لم تتمكن من الانتهاء من عملها يوم الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأفهم أن اللجنة ستحتاج إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-65180 (A)

مواصلة عقد جلساتها حتى يوم الثلاثاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ذلك السياق، وبالنظر إلى العمل المتبقي الذي يتعين إنجازه لهذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية تأجيل موعد توقف جلسات الدورة الحالية إلى يوم الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفيما يتعلق بعمل اللجنة الخامسة، هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة حتى يوم الثلاثاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؟

لا أسمع اعتراضا.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أيضا ببعض التنقيحات والإضافات التي أدخلت على برنامج عمل الجمعية العامة.

تأجل موعد النظر في البند ١١٠ من جدول الأعمال ''تنشيط أعمال الجمعية العامة''، الذي كان من المزمع النظر فيه صباح غد، الثلاثاء ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، إلى بعد ظهر الأربعاء ١٣ كانون الأول/ ديسمبر.

ويوم الأربعاء ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، صباحا ستتناول الجمعية العامة تقرير اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم بغية البت في مشروع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويوم الخميس ١٤ كانون الأول/ديسمبر، صباحا، تجرى في الجمعية العامة مراسم أداء اليمين للأمين العام المعين.

ويوم الخميس ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، ستتناول الجمعية العامة تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

وستصدر الأمانة العامة تنقيحا لبرنامج العمل لتوضيح تلك التغييرات.

وأود كذلك أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة ستستأنف دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة يوم الجمعة، الموافق ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/61/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كما يعرف الأعضاء، كانت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه قد أدرجت لأول مرة في جدول أعمالنا في عام ١٩٧٩، خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة.

وأدت المناقشات بشأن هذه المسألة بالجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين إلى اعتماد القرار ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي قررت بموجبه إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.

ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حاول الفريق العامل التوصل إلى اتفاق بشأن مختلف أوجه تلك المسألة الهامة. وكما يذكر الأعضاء، فإن عددا من مجموعات الدول قدمت بعض مشاريع القرارات بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، خلال الدورتين التاسعة والخمسين والستين. ونتيجة لذلك، ناقشت الجمعية العامة المسألة في عدد من الجلسات غير الرسمية والرسمية. وذلك إضافة إلى المناقشة العامة المنتظمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ومواصلة المناقشة في إطار البند المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وحتى الآن، فإن جهودنا المستمرة لم تؤد إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن. غير أنه ينبغي لنا ألا نفقد الأمل في قدرتنا على إحراز تقدم بشأن تلك المسألة الهامة.

ويتعين علينا أيضا أن نقر بالولاية الواضحة للمضي قدما بشأن هذه المسألة، والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فقد التزم قادتنا مجددا بدعم

> ”الإصلاح المبكر لمجلس الأمن – وهو عنصر أساسي في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة – لجعله أكثر تمثيلا، وكفاءة، وشفافية، ومن ثم لزيادة فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

وبعد سنوات عديدة من النقاش غير الحاسم بشأن تلك المسألة الهامة، أعتقد أنه آن الأوان لكي نقوم بتقييم واقعي للمسألة برمتها. وخلال قيامنا بذلك، ينبغي لنا أن نكون على استعداد للنظر في هذه المسألة بذهن متفتح حتى نتمكن من إحراز تقدم ملموس. ولهذا، فإنني أتطلع إلى الاستماع إلى ما لدى الأعضاء من اقتراحات وآراء محددة حول كيفية المضي قدما بشأن ذلك البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بالإصلاح.

وبصفتي رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أود أن أؤكد للأعضاء استعدادي للعمل معهم جميعا لاعتماد أكثر العمليات ملاءمة، بغية تمكيننا من الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن، كما خولنا قادتنا بذلك.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ليعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد النصر: السيدة الرئيسة، باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أتقدم لكم بالتهانئ لانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويحدوني أمل صادق في أن يستمر تطوير وتعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة أثناء فترة رئاستكم، حتى يتسنى للهيئتين أن تضطلعا بمسؤولياتهما وفقا للرؤية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأتشرف، بصفتي رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أن أقدم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/61/2. ويغطي التقرير الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وكما يبين التقرير السنوي، فقد استمر تزايد البنود على جدول أعمال المجلس باطراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل بنود جدول الأعمال مجموعة كبيرة من القضايا تغطي جميع الجوانب الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الصراعات، والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأة من أجل إعادة الاستقرار إلى تلك الحالات.

وخلال الفترة قيد النظر، عقد المجلس ٢٥٩ جلسة رسمية بما فيها ٢١٧ جلسة علنية، بالإضافة إلى ٢٤ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات. وعقد المجلس بكامل هيئته

مشاورات ١٩١ مرة. وخلال تلك الفترة، اتخذ المجلس ٨١ قرارا، وأصدر ٦٥ بيانا رئاسيا. وجدد المجلس ٢٦ ولاية، بما فيها ولايات لعمليات حفظ السلام، كما أنشأ ولاية جديدة، بينما لم تنته أي ولاية خلال هذه الفترة.

وركز المجلس أيضا على عدد من المسائل المواضيعية التي تشمل عدة جوانب، وجرى ذلك بشكل رئيسي في المناقشات المواضيعية المفتوحة. وشملت هذه المسائل تعزيز القانون الدولي، ومسألة الأسلحة الصغيرة، وعمليات حفظ السلام، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال في الصراع المسلح، واعتمد المجلس عددا من القرارات والبيانات الرئاسية.

وإدراكا من المجلس لأهمية البعثات التي يوفدها مجلس الأمن، قام بإيفاد أربع بعثات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير: البعثة الأولى إلى وسط أفريقيا، في الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ والثانية إلى إثيوبيا وإريتريا، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والثالثة إلى السودان وتشاد، في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأعقبتها مباشرة البعثة الرابعة التي زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وتُبين مقدمة التقرير السنوي، التي أعدها الوفد الفرنسي، بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه الماضي، أنشطة المجلس تفصيلا في الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن جميع المسائل التي تناولها المجلس خلال تلك الفترة. غير أنني أود أن ألقي الضوء على بعض من أبرز المسائل التي تناولها المجلس.

إن القارة الأفريقية لا تزال تحظى باهتمام المجلس. وقد شهدت الصراعات في القارة تغيرات إيجابية وسلبية. فشهدت الحالة في كوت ديفوار تطورات عديدة تجاوب معها المجلس. وبالرغم من أن الانتخابات الرئاسية لم تجر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حسبما كان مقررا، فقد رحب المجلس بتعيين رئيس جديد للوزراء، وأقر ترتيبات الفترة الانتقالية، ودعا جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق. وجدد المجلس كذلك ولاية عملية الأمم المتحدة وفريق الخبراء في كوت ديفوار.

وفي منطقة أخرى في غرب أفريقيا، شهدت الحالة في غينيا – بيساو وسيراليون تحسنا إيجابيا. ففي غينيا – بيساو، أجريت انتخابات رئاسية ناجحة، ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو إلى نهاية عام ٢٠٠٦. وفي سيراليون، حدثت تطورات إيجابية بإنشاء المكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥). واعتمد المجلس قرارا يأذن للمحكمة الخاصة لسيراليون المنعقدة في لاهاي بمحاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور. وفي ليبريا، حدثت تطورات إيجابية أيضا، تجلت في التخفيف التدريجي للحظر الذي فرضه المجلس. وجدد المجلس أيضا ولاية بعثة الأمم المتحدة وفريق الخبراء في ليبريا.

ولا يزال الوضع الحرج في منطقة البحيرات الكبرى يشكل هاجسا للمجلس. فقد أكد المجلس في مناقشة مفتوحة جرت في ٢٧ كانون الثاني/يناير على الحاجة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة في المنطقة وتسريحها. وجرى تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي مرة أخيرة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ولا تزال الحالة في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة قيد نظر المجلس. وكانت تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين

الاهتمامات الرئيسية للمجلس، بما في ذلك، عن طريق زيادة قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونقل موظفين إلى البعثة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

وكانت الحالة في السودان إحدى المسائل التي ناقشها المجلس باستفاضة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولأن الوضع في دارفور ما زال يدعو للقلق، أيد المجلس محادثات سلام أبوجا، ورحب باتفاق سلام دارفور ودعا إلى تنفيذه. وأيد المجلس في بيان رئاسي أصدره في أيار/مايو ٢٠٠٦ قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن الانتقال إلى قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

ودعا المجلس إلى تنفيذ قرار لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية، وإلى التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وفي منطقة القرن الأفريقي أيضا، أصبح الوضع في الصومال أكثر تعقيدا نتيجة للتسلح المتزايد وعدم قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على التصدي للخلاف القائم. ورحب المجلس بالمحادثات والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية؛ وفي الوقت نفسه، بدأ المجلس النظر في الإذن بإنشاء بعثة أفريقية لدعم السلام في الصومال.

ومن المناطق الأخرى التي تحظى باهتمام كبير من المجلس منطقة الشرق الأوسط، حيث تزداد حدة الاضطراب والعنف. وفيما يتعلق بالعراق، أعرب مجلس الأمن في عدة مناسبات عن قلقه إزاء العنف المستمر هناك، وأشار في مناسبات أخرى إلى ما شهده العراق من تطورات دستورية وانتخابية إيجابية. وقد مدد المجلس ولاية القوة المتعددة الجنسيات لمدة ١٢ شهرا إضافيا.

ولا يزال المجلس يتلقى إحاطات إعلامية شهرية من الأمانة العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، حيث يستمر الوضع الأمني والإنساني في التدهور بشكل ملحوظ بسبب تصاعد العنف، الأمر الذي يهدد بمزيد من انحراف عملية السلام عن مسارها. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، استمع المجلس في جلسة علنية إلى إحاطة إعلامية عقب فك الارتباط الإسرائيلي في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، واعتمد بيانا صحفيا يؤكد أهمية فك الارتباط الكامل كخطوة أولى نحو استئناف عملية السلام. وفي بيان رئاسي آخر، أيد المجلس، في ٢٣ أيلول/سبتمبر بيانا أصدرته المجموعة الرباعية في ذلك الصدد. ورحب المجلس، في بيان رئاسي إضافي، بنجاح افتتاح معبر رفح بين غزة ومصر. وخلال هذه السنة، فشل المجلس في التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من البيانات الرئاسية والصحفية التي نظر فيها بشأن الحالة في الشرق الأوسط عقب قيامه بتهنئة الشعب الفلسطيني على إجراء الانتخابات التشريعية في بيان قدمه الرئيس. وكذلك، لم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وعند تصاعد العنف في قطاع غزة، اندلع العنف عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية في تموز/يوليه، وأدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر في وقت قصير، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى الإعراب عن صدمته إزاء إطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية النار على مركز مراقبة تابع للأمم المتحدة، وإزاء قصف مبنى سكني في جنوب لبنان بعد ثلاثة أيام. وحظي الوضع السياسي في لبنان أيضا باهتمام مجلس الأمن، الذي عقد جلسة علنية في ٢١ نيسان/أبريل، شارك فيها رئيس الوزراء اللبناني، كما واصل رصد تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفيما يتعلق بلبنان كذلك، لا يزال المجلس يتلقى معلومات عن آخر المستجدات من لجنة التحقيق الدولية المستقلة فيما يتعلق باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. واتخذ المجلس، في معرض دعمه لعمل اللجنة، القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦) الذي طلب إلى الأمين العام أن يناقش

إبرام اتفاق مع حكومة لبنان بهدف إنشاء محكمة ذات طابع دولي.

وفيما يتعلق بهايتي، كانت مسألة إجراء الانتخابات الرئاسية هي المسألة الرئيسية التي تناولها المجلس. وأجرى المجلس مناقشة عامة في ٢٧ آذار/مارس بحضور رئيس هايتي المنتخب رينيه بريفال، واعتمد بيانين رئاسيين يهنئه فيهما بانتخابه وتنصيبه. وكان المجلس قد شدد من قبل على أهمية إجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة في هايتي.

أما فيما يتعلق بأفغانستان، فقد تحققت الخطوة البارزة الأخيرة في عملية بون، عندما أجريت الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات بنجاح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهي الانتخابات التي تم الترحيب بها في بيان صحفي أصدره رئيس المجلس. وهناك مناسبة هامة أخرى تتعلق بأفغانستان، هي مؤتمر لندن، الذي كانت نتيجته التوصل إلى اتفاق أفغانستان، الذي أيده المجلس في قراره ١٦٥٩ (٢٠٠٦). وفي منطقة أخرى من آسيا، أدى الاضطراب السياسي في تيمور - ليشتي إلى نشر قوات دفاع وأمن من البرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا، وهو تصرف أيده المجلس. ومن ناحية أخرى، قام المجلس بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

ونظر المجلس في عدد من المسائل في أوروبا. وتلقى إحاطات إعلامية بشأن التقدم المحرز في العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وجدد المجلس مرتين ولاية عملية الأمم المتحدة في قبرص لمدة ستة أشهر. وتمت إحاطة المجلس بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك والنتائج التي تم إحرازها فيما يتعلق بتحقيق هدف هذا البلد المتعلق بالاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية، وجرى ذلك أيضا في جلسة علنية عقدت في ١٨ نيسان/أبريل بحضور رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ولا تزال الحالة في أبخازيا/جورجيا أيضا قيد نظر المجلس.

واعتمد المجلس بالإجماع، في ١٥ تموز/يوليه، القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، الذي طالب فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتعليق جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية، والعودة إلى التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها من قبل بالوقف الاختياري لإطلاق القذائف. وكان القرار التالي الذي اعتمده المجلس هو القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦). ولاحظ المجلس في هذا القرار، الذي اعتمده في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أن جمهورية إيران الإسلامية لم تمتثل للشروط التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أعيد تأكيدها في البيان الرئاسي المعتمد من مجلس الأمن في ٢٩ آذار/مارس. وحدد القرار أنه على إيران أن تعلق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، وأعرب عن اعتزام المجلس اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق، في حالة عدم امتثال إيران.

وتمثل التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين مسألة ذات أولوية للمجلس. وقد اعتمدت القمة التي عقدها مجلس الأمن، وحضرها رؤساء الدول أو الحكومات، القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي يدعو جميع الدول إلى أن تحظر، بنص القانون، التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. واعتمدت القمة أيضا القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، بشأن منع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا.

وواصل المجلس التقليد المتمثل في الاستماع إلى إحاطات إعلامية مشتركة من رؤساء اللجان الفرعية التي تتعلق أعمالها بمكافحة الإرهاب، وهي اللجان المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات، والقرار ١٣٧٣

(٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد قدمت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تقريرها النهائي إلى المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتم تمديد ولايتها لمدة عامين إضافيين، بموجب القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦).

وعقب اتخاذ قرار مؤتمر القمة العالمي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بإنشاء لجنة بناء السلام، اعتمد المجلس القرارين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، اللذين ينفذان ذلك القرار، وقرر أن يصبح الأعضاء الدائمون في المجلس أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بالإضافة إلى اثنين من الأعضاء غير الدائمين.

وأخيرا، أوصى مجلس الأمن الجمعية العامة، بموجب قراره ١٦٩١ (٢٠٠٦)، بقبول جمهورية الجبل الأسود عضوا في الأمم المتحدة.

وأود أن أوضح أن شكل التقرير الحالي المعروض على الجمعية العامة، يتماشى مع الأحكام المتضمنة في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، المتعلقة بزيادة نطاق الاستفادة من التقرير.

وحرصا من المجلس على تحسين أساليب عمله، فإنه يواصل التركيز على هذه المسألة حتى تصبح أعماله أكثر فعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، أيد أعضاء المجلس مذكرة الرئيس (S/2006/507)، التي توجز إنجازات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويلتزم أعضاء مجلس الأمن بتوخي الشفافية والتواصل والتجاوب الفعال مع أعضاء الأمم المتحدة كافة. وبهذه الروح، جرى عقد أكبر عدد ممكن من جلسات المجلس العلنية، وقام المجلس بالتنسيق على نحو وثيق مع سلفكم فيما يتعلق بالتوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، أن أشكر أعضاء الجمعية العامة لإتاحتهم هذه الفرصة لتقديم تقرير المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير جميع أعضاء المجلس للعمل الذي اضطلع به الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة، وما اتسم به من طابع مهني، وكذلك تقديري للدعم القيِّم الذي قدماه لمجلس الأمن، حتى يتمكن من القيام بدوره على أكمل وجه.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حركة عدم الانحياز.

أولا، نشكر السيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عرضه لتقرير مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأثني، باسم حركة عدم الانحياز، على العمل الرائع الذي تقوم به قطر بوصفها عضوا في المجلس.

إن تقرير مجلس الأمن قد أقرته تلك الهيئة يوم الأربعاء الماضي تحديدا، أي قبل أقل من أسبوع، ونشر بوصفه وثيقة رسمية قبل أيام قليلة. وحركة عدم الانحياز تعتبر أن هذا التأخير الكبير في تقديم التقرير لا يسهم في نظر الجمعية العامة فيه بإمعان واستفاضة. ونأمل صادقين ألا تتكرر هذه الحالة في المستقبل. فهذا بند هام للغاية في جدول أعمالنا، وجميع الدول الأعضاء تحتاج إلى فترة زمنية معقولة للتحضير لهذه المناقشة.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز أن تقرير هذه السنة يماثل إلى حدٍ بعيد تقرير السنة الماضية من حيث الشكل والنهج. ومن الواضح أنه ما زال يتعين عمل المزيد فيما يتعلق بمحتوى التقرير. ونحث مجلس الأمن على تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة، يتسم بقدر أكبر من الشمولية والتحليل، ويقيم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي عجز فيها

المجلس عن اتخاذ إجراء، فضلا عن الآراء التي أعرب عنها أعضاؤه أثناء النظر في بنود جدول الأعمال قيد النظر. وعملا بالفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، ندعو مجلس الأمن أيضا إلى تقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة. وينبغي لرؤساء مجلس الأمن أيضا كفالة أن تكون تقييماتهم الشهرية شاملة وتحليلية، وأن تصدر في الوقت المناسب.

وإذ ندرك ضرورة الحفاظ على التوازن بين مهام الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وسلطاتها، فإننا نعارض الاتجاه نحو جعل إصلاح الأمم المتحدة قرينا بزيادة تمكين مجلس الأمن. ويجب على مجلس الأمن أن يراعي تماما كل أحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقاتها مع ذلك الجهاز والأجهزة الرئيسية الأخرى. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أن المادة ٢٤ من الميثاق لا تمنح مجلس الأمن بالضرورة الصلاحية لتناول قضايا تقع ضمن وظائف وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في مجالات المعايير، والتشريعات ووضع التعاريف، مع مراعاة أن المهمة الأساسية للجمعية العامة هي التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى خطر تعدي مجلس الأمن على القضايا التي تندرج بوضوح ضمن وظائف وصلاحيات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، لا غنى أبدا عن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الرئيسية كيما يتسنى للأمم المتحدة أن تحافظ على أهميتها وقدرتها على التصدي للتهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة.

وتكرر حركة بلدان عدم الانحياز أن أي قرار يتخذه مجلس الأمن لاستهلال مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو بشأن أي قضية لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يمثل انتهاكا للمادة ٢٤ من الميثاق.

وفي هذا السياق، تحث حركة بلدان عدم الانحياز رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على الاجتماع بصورة دورية كيما يناقشوا وينسقوا فيما بينهم جداول أعمال وبرامج عمل الأجهزة الرئيسية التي يمثلونها. ونهيب أيضا بمجلس الأمن أن يراعي تماما توصيات الجمعية العامة بشأن القضايا التي تتصل بالسلم والأمن الدوليين، اتساقا مع الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق.

وسوف نعارض ونوقف المحاولات الرامية إلى نقل القضايا من جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن، وسنعارض سلب مجلس الأمن لوظائف الجمعية العامة وصلاحياتها.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها العميق إزاء الحالات التي لم يتناول فيها مجلس الأمن قضايا تنطوي على إبادة جماعية، وجرائم ضد البشرية، وجرائم حرب، أو وقف إطلاق النار بين أطراف تنفيذا لمسؤوليته الأساسية في ذلك الصدد. ونشدد على أنه في الحالات التي لا يؤدي فيها مجلس الأمن مسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير ملائمة وفقا للميثاق بغية تسوية القضية.

ولا يزال القلق يساور الحركة لعدم إحراز تقدم في مناقشات الجمعية العامة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وبينت المناقشات أنه لئن كان هناك اتفاق في الآراء بشأن عدد من القضايا، إلا أنه لا تزال هناك خلافات أساسية بشأن العديد من القضايا الأخرى. ولئن طرأ بعض التحسن في أساليب عمل المجلس، فإنها لم تف حتى بأدنى توقعات

أعضاء الأمم المتحدة عموما. وبالتالي هناك مجال كبير للتحسين.

وينبغي ألا يقتصر إصلاح مجلس الأمن على مسألة عدد أعضائه، وأن يتناول قضايا جوهرية تتصل بجدول أعمال المجلس، وأساليب عمله وعملية صنع قراراته.

وفي السنوات الأخيرة، كان مجلس الأمن مفرط السرعة في التهديد أو الإذن باتخاذ إجراءات قسرية في بعض الحالات بينما لاذ بالصمت وتقاعس عن العمل في حالات أخرى. وفضلا عن ذلك، ما برح المجلس يلجأ إلى الفصل السابع من الميثاق بشكل متزايد من أجل تناول قضايا لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبدلا من استخدام الفصل السابع بشكل مفرط ومباغت، ينبغي استنفاد الجهود في سبيل استخدام أحكام الفصلين السادس والثامن من أجل تسوية النزاعات سلميا. وينبغي اللجوء إلى الفصل السابع، حسبما هو مرسوم، كتدبير يستخدم في آخر المطاف. وللأسف كان اللجوء إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ بالغ السرعة في بعض الحالات، بينما لم تستنفد الخيارات الأخرى المتاحة تماما.

ولا تزال الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تسبب قلقا بالغا لبلدان عدم الانحياز. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي ألا ينظر في فرض الجزاءات إلا بعد استنفاد كل سبل تسوية النزاعات سلميا في إطار الفصل السادس وبعد دراسة الآثار القصيرة والطويلة الأجل لتلك الجزاءات.

ولا تستهدف الجزاءات معاقبة السكان أو الانتقام منهم. ولا بد من تحديد أهداف الجزاءات بوضوح، وينبغي أن يوضع لها جدول زمني محدد وأن تقوم على أسس قانونية متينة. وينبغي رفع الجزاءات بمجرد تحقيق الأهداف المتوخاة.

وتعتبر حركة عدم الانحياز أن الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية يجب أن يراعيها مجلس الأمن في كل أنشطته ونهجه وإجراءاته. وللأسف، ففي مناسبات عديدة، أغفل المجلس تلك العوامل الهامة. وتشمل تلك الحالات المناقشات المفتوحة غير المقررة سلفا ذات الإخطار الانتقائي، والممانعة في إجراء مناقشات مفتوحة بشأن بعض القضايا ذات الأهمية الكبيرة، وتقييد المشاركة في بعض المناقشات المفتوحة. ويجب على المجلس الامتثال لأحكام المادة ٣١ من الميثاق، التي تسمح لأي دولة ليست عضوا في المجلس بالمشاركة في المناقشات بشأن المواضيع التي تؤثر عليها. وينبغي أن يبقى عدد المشاورات المغلقة وغير الرسمية عند الحد الأدنى الممكن وأن تظل هي الاستثناء كما كان القصد منها.

ويتمثل موقف حركة عدم الانحياز في ضرورة تناول أهداف إصلاح المجلس بطريقة شاملة وشفافة ومتوازنة، وينبغي أن تشمل ما يلي: ضمان أن يعبر جدول أعمال المجلس عن احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء بصورة موضوعية ورشيدة وغير انتقائية وغير تعسفية؛ وضمان أن يفضي توسيع المجلس إلى أن يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومساءلة وفعالية؛ وكفالة أن يتخذ النظام الداخلي للمجلس الذي لا يزال مؤقتا لما يزيد على الخمسين عاما طابعا رسميا، بغية تحسين شفافيته ومساءلته؛ وإضفاء الديمقراطية على عملية صنع القرارات في المجلس، بما في ذلك الحد من استخدام حق النقض بهدف إلغائه في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، لا يكفي مفهوم ضبط النفس الطوعي ولا يمكن اعتباره خيارا.

ومن بين الخيارات الإضافية التي يمكن النظر فيها ما يلي: قصر استخدام حق النقض على الإجراءات التي يتخذها المجلس في إطار الفصل السابع؛ وإمكانية إبطال حق النقض داخل المجلس بالتصويت الإيجابي لعدد معين من الدول الأعضاء، بما يتناسب مع حجم المجلس الموسع؛ وإمكانية إبطال حق النقض بتصويت أغلبية الثلثين في الجمعية العامة

في إطار إجراء الاتحاد من أجل السلام وفي إطار تفسير تقدمي للمادة ١١ والفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة اتخاذ التدابير التالية: دعوة المجلس إلى زيادة عدد الجلسات العلنية وكفالة إتاحة تلك الجلسات لفرص حقيقية لمراعاة آراء وإسهامات سائر أعضاء الأمم المتحدة، وخاصة البلدان غير الأعضاء في المجلس التي ينظر المجلس في شؤونها؛ ودعوة مجلس الأمن إلى السماح لمبعوثي الأمين العام وممثليه الخاصين والأمانة العامة بتقديم إحاطات إعلامية في جلسات علنية، إلا في أحوال استثنائية. ونناشد المجلس أن يواصل تعزيز علاقته مع الأمانة العامة ومع البلدان المساهمة بقوات، في جملة أمور، من خلال التفاعل المستمر والمنتظم والحسن التوقيت. ونرجو من المجلس أن يضمن أن أجهزته الفرعية تعمل بطريقة توفر معلومات وافية وحسنة التوقيت بشأن أنشطته لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح للأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم: إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا. ويمكن للمجلس أن يعول دائما على استعداد حركة عدم الانحياز للمشاركة بصورة بنَّاءة في المشاورات بشأن هذه المسائل وللعمل من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بوصفه منتدى فعالا في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد كريجانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة غوام وهي، أذربيجان وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن امتناننا للسفير ناصر عبد العزيز النصر ممثل قطر على عرض تقرير مجلس الأمن (A/61/2). ولقد أصبحت الفترة قيد الاستعراض تمثل أيضا منعطفا صعبا آخر للأمم المتحدة واختبارا لصلاحية النظام الدولي للأمن الجماعي، الذي يتولى حمايته مجلس الأمن. وأود أن أبرز باختصار بعض النقاط ذات الاهتمام الخاص للدول الأعضاء في غوام في ذلك الصدد.

لا شك أن الإرهاب الدولي ما زال يمثل أحد أكبر التحديات للسلام والأمن الدوليين. وتذكرنا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في جميع أرجاء العالم بأن ذلك الخطر ماثل على الدوام. ونحن على اقتناع بأن على مجلس الأمن أن يواصل استخدام إمكانيته الفريدة في حشد المجتمع الدولي بغية مكافحة ويلات الإرهاب. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تبقى أداة حاسمة في أيدي الدول للقضاء على الإرهاب.

وينشأ تحد رئيسي آخر لنظام الأمن الجماعي من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولقد علمنا مع شعور عميق بالقلق بالتجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشارك البلدان الأعضاء في غوام المناشدة الدولية لبيونغيانغ بوقف برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف وبتجديد الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن مناشدة جميع الدول المعنية أن تبذل أقصى جهدها لاستئناف المفاوضات السداسية.

كما نشعر بالقلق حيال النتائج الواردة في أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن البرنامج النووي لإيران. ونؤمن بأنه ينبغي مواصلة الجهود الدولية للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض لتلك المشكلة بغية تعزيز الثقة بالغرض السلمي الخالص لذلك البرنامج. وبشكل عام، فإن الدول الأعضاء في غوام تؤمن إيمانا ثابتا بأن على مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور رئيسي في الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نظام منع الانتشار. وفي ذلك الصدد نؤيد

تأييدا تاما قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وتجدر الإشادة بعمل مجلس الأمن بشأن مسألة العراق. ونؤكد مجددا على دعمنا لجهود المجلس والأمم المتحدة بشكل عام وحكومة العراق لتحقيق استقرار الحالة في البلد ولتعزيز المصالحة الوطنية والعملية السياسية السلمية. ونؤكد على أهمية الدعم الدولي المستمر والقوي لحكومة العراق ذات السيادة في هذا الوقت الحاسم.

وتشكل الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق عميق للبلدان الأعضاء في غوام. فالحوادث الأخيرة في لبنان واستمرار الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية أظهرت الحاجة إلى أن يبذل مجلس الأمن المزيد من الجهود الحاسمة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمثل إنشاء قوة ذات بأس للأمم المتحدة لحفظ السلام مع التركيز على مبادئ الوقف الدائم لإطلاق النار والحل الطويل الأجل، وإسناد سلطة كبيرة للأمين العام في صنع السلام ابتكارات جديرة بالثناء في نهج مجلس الأمن الإجمالي نحو مشاكل المنطقة.

ونظرا لأن مسألة كوسوفو ما زالت تتصدر جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، فإننا نرحب بالمفاوضات المباشرة بين بلغراد وبريشتينا بشأن تحديد المركز السياسي للإقليم، التي تجرى تحت إشراف السيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ضمان ألا يفرض القرار النهائي لمجلس الأمن حلا؛ وبدلا من ذلك، يجب ألا يتخذ مثل ذلك القرار إلا بالموافقة الصريحة لكلا الطرفين المعنيين.

وفي ما يتعلق بأفريقيا، نرى أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد صيغة مقبولة بشكل متبادل تستخدم استخداما كاملا قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بهدف التوصل إلى تسوية عاجلة للأزمة في دارفور.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، تم بقدر كبير توسيع التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وتعزيزه وتطويره بطرق بناءة. وترى دولنا أن على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تستكمل كل واحدة منها الأخرى بصورة متناسقة وأن تستفيد من المزايا الخاصة لكل واحدة منها. وتؤكد الدول الأعضاء في غوام على ضرورة تعزيز ذلك التعاون في مجال تسوية الصراعات المطولة في أقاليم جورجيا وجمهورية مولدوفا وأذربيجان، التي تظل مستمرة بالفعل منذ أكثر من ١٥ عاما. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن يواصل المجتمع الدولي – وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – اتخاذ خطوات عملية لتسوية تلك الصراعات، وهي من بين أكثر العقبات الجدية أمام تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار الاقتصادي في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، نطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الصراعات في ناغورني كاراباخ وأذربيجان وأبخازيا وجورجيا، فضلا عن تنفيذ الخطة الخاصة بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أوسيتيا الجنوبية وجورجيا، التي قدمها رئيس جورجيا، ومبادرة رئيس أوكرانيا بشأن ترانسدنيستريا التابعة لمولدوفا، والمعنونة ”نحو التوصل إلى تسوية من خلال الديمقراطية“. ونلاحظ مع الارتياح في قرار المجلس ١٧١٦ (٢٠٠٦) التزام أعضاء المجلس كافة بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن دعم المجلس للمبادئ الواردة في ورقة المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي. ويسر الدول الأعضاء في مجموعة غوام أن تلاحظ الاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن للأفكار الإضافية للجانبين بهدف إجراء حوار سياسي بصورة إبداعية وبناءة برعاية الأمم المتحدة.

والآن اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. تعتبر مجموعة غوام أن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية دولية استثنائية. فإن جعل هذه الهيئة أكثر تمثيلا وتوازنا وعملها أكثر فعالية وشفافية، وخاصة فيما يتعلق بصنع القرارات، وهو أمر حيوي لكي تتواءم الأمم المتحدة مع الواقع في القرن الحادي والعشرين.

وينطلق موقفنا إزاء تلك المسألة من الرسالة المشتركة الصادرة عن مجموعة أوروبا الشرقية (A/59/723) ردا على توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المتعلقة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ونحن على اقتناع بأن أحكام تلك الرسالة تنطبق تماما على المرحلة الراهنة من عملية المفاوضات. وينبغي الإبقاء على المجموعات الإقليمية القائمة في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن، وينبغي أن تكفل أي زيادة في أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين التمثيل المعزز لمجموعة أوروبا الشرقية بتخصيص مقعد غير دائم إضافي على الأقل في المجلس الموسع. وفي ذلك الصدد، ننطلق من كون أنه، منذ عام ١٩٩١، ازداد عدد أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية بأكثر من الضعف.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن توسيع مجلس الأمن يجب أن يتم في كلا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة. وترى دول مجموعة غوام أن التغييرات الهيكلية في مجلس الأمن ينبغي أن تقترن بتحسين أساليب عمله بغية زيادة فعاليتها وشفافيتها. وعلى وجه الخصوص، فإن تلك البلدان التي تشكل أكبر المساهمين في عمل المنظمة – عسكريا ودبلوماسيا وماليا – ينبغي أن تشارك أكثر في عملية صنع قرارات مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نقر بنتائج عمل الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المتضمنة في الوثيقة A/2006/507، بوصفها خطوة في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، نرى أنه يوجد مجال كبير لتحسين تفاعل المجلس مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة، وخاصة في العلاقة الثلاثية بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن تطبيق الجزاءات.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على الالتزام الكامل للدول الأعضاء في مجموعة غوام في التصدي للتحدي المزدوج الذي يواجه الأمم المتحدة اليوم – ألا وهو تعزيز النظام المتعدد الأطراف للأمن الجماعي ومواءمة المجلس، بوصفه العنصر الرئيسي في هذا النظام، مع حقائق ومطالب عصرنا.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبندين ٩ و١١١ بشأن تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة.

وتود الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية أولا أن تزجي الشكر إلى السفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر التي تتولى رئاسة مجلس الأمن حاليا على عرضه المفصل لتقرير مجلس الأمن. ولم يصدر التقرير إلا في نهاية الأسبوع الماضي.وبالتالي لم يتوفر لدينا وقت كاف لاستعراضه أو إجراء مشاورات مجدية في إطار المجموعة. ولذا، فإن ملاحظاتنا على التقرير ذات طابع أولي للغاية. ويحدوني الأمل أن تتاح فرصة أخرى للدول الأعضاء من أجل مناقشة ذلك التقرير الهام لمجلس الأمن، إذا لزم الأمر. وأود أن أضيف أيضا أن تقديم التقارير في الوقت المناسب يساعد الجمعية العامة في أداء دورها كما توخاه آخر قرار بشأن تنشيط الجمعية. وإذا تمكنت الدول الأعضاء من التداول بطريقة كاملة وفعالة بشأن المسائل المعروضة على الجمعية، عندئذ يتعين على الأمانة العامة – وعلى مجلس الأمن نفسه في حالة مناقشة تقريره – الاضطلاع بمسؤولية

إصدار وثائق لكل بند من بنود جدول الأعمال في توقيت ملائم للغاية.

وأود كذلك أن أعرب عن التقدير لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والذي أسلّم بأهميته لهذه المناقشة بعينها، على الرغم من تقديمه إلى الجمعية قرب نهاية الدورة الستين. ويسرنا خصوصا أن نتقدم بالتهانئ إلى السفيرين بوليت بيشل من جزر البهاما وفرانك مايور من هولندا، نائبي رئيس الفريق العامل، على عملهما في قيادة المشاورات خلال العام الماضي.

ومرة أخرى، كان معظم عمل مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ مركزا على أفريقيا، ونشيد بالجهود التي يبذلها المجلس لإحلال السلام والاستقرار في صراعات تلك المنطقة من العالم. وترحب بلدان المجموعة الكاريبية خصوصا بالاهتمام الذي يوليه المجلس للحالة في هايتي والدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرجو أن يستمر المجلس مشاركا في هايتي مع إتاحة الوقت والدعم اللازمين للقيادة الجديدة في هايتي في سبيل إرساء وبناء سلام دائم وأساس جيد للتنمية المستدامة.

ولا يحتوي شكل التقرير على أي تقييم لعمل المجلس. ونعتقد أن هذا التقييم ضروري إذا كان للجمعية العامة أن تنظر في عمل مجلس الأمن بطريقة مجدية وتحليلية. فمثلا، في ذلك القسم من التقرير المتعلق بعمل الهيئات الفرعية، أحيطت الجمعية علما بتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة عامين في قراره ١٦٧٣ (٢٠٠٦). وسيكون من المفيد جدا أن تحصل الدول الأعضاء على بعض من تحليل للحالة في الاضطلاع بولاية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفي معرفة ماهية العمل الذي يتعين القيام به في سياق القرار الجديد ١٦٧٣ (٢٠٠٦). إن الإبلاغ بشأن تلك المسائل يُلقي عبئا ثقيلا على كاهل الدول الأعضاء الصغيرة، ونود أن نرى ذلك العبء وقد أزيل بانعدام الحاجة إلى تلك التقارير المتكررة.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قلقة لأن الجمعية العامة لم تستطع التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن إصلاح هذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة. وما فتئنا نعتقد بأن إصلاح مجلس الأمن جزء من الإصلاح الأكبر للأمم المتحدة، وأنه لذلك شديد الأهمية لإتمام إصلاح الأمم المتحدة. لذا، فإننا جميعا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة، آملين أن يحدث ذلك قبل نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية.

ونعتقد أن المشاورات طوال ١٨ شهرا مضت، ولا سيما خلال عام ٢٠٠٥، قد أسهمت في توفير مقاييس مفيدة لتحديد بعض العناصر المنشودة لإصلاح مجلس الأمن. ولهذا ينبغي لنا أن نكون قادرين على الاستناد إلى المشاورات السابقة بإعادة التدقيق في الخيارات التي عرضت في وقت سابق، وصياغة أفكار جديدة والتوصل إلى اتفاق يستقطب أوسع دعم من أعضاء المنظمة. كما ينبغي أن نعتبر عام ٢٠٠٧ فصلا جديدا يؤمل له أن يكون أخيرا في البحث عن حل لإصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أعرض على الجمعية هذه بعض آراء الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن هذه المسألة لكي تنظر فيها. فما فتئت الجماعة الكاريبية متمسكة بدعوتها إلى زيادة العضوية في مجلس الأمن بكلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ودعوتها بالأخص إلى تمثيل أوسع للبلدان النامية في المجلس. ولهذا، نود أن نقترح في أي نموذج

لزيادة أعضاء مجلس الأمن أن تراعى المساواة في الوصول إلى المجلس أمام الدول الصغيرة في المنظمة.

ولقد تبين أن بعض المسائل القليلة المتصلة بإصلاح مجلس الأمن تستعصي على الحل مثل مسألة حق النقض. والجماعة الكاريبية ترى أن حق النقض مفارقة تاريخية ينبغي إلغاؤها. وإذا كان القيام بذلك غير ممكن فورا، فينبغي أن يكون هناك اتفاق على استخدامه بأقصى درجات ضبط النفس، وفي حدود الإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وترى الجماعة الكاريبية أيضا أنه بينما قد تشكل الجزاءات في بعض الأحيان أداة مشروعة وضرورية لإنفاذ المجلس إجراءات لحفظ السلام والأمن الدوليين، ينبغي عدم فرضها إلا كملاذ أخير لا بدّ منه؛ وأن تكون محددة زمنيا ومقرونة باستراتيجية واضحة للخروج. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الجماعة الحاجة إلى العناية والاهتمام الخاصين في إعداد الجزاءات وتنفيذها، لتلافي آثارها السلبية على السكان المدنيين، أو الحد منها على الأقل.

وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأن تتضمن إجراءات عمل مجلس الأمن بعد إصلاحه بند الاستعراض. ومن شأن هذا الاستعراض أن يأخذ في الحسبان المعايير المتصلة بواجبات أعضاء المجلس، وأن يجرى بصورة دورية – ربما كل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة – كوسيلة لضمان أن المجلس يستجيب تماما لشواغل الدول الأعضاء وواقعها، ومع المجتمع العالمي بصورة حقيقية.

والجماعة الكاريبية مقتنعة بأن الإصلاح الحقيقي لأساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للمجلس. ولهذا فإن من الأمور الأساسية لإصلاح المجلس توافر المزيد من الشفافية والانفتاح في أساليب عمله. لذا فإننا نقدر عاليا تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الذي أشرت إليه آنفا. ومع أننا كنا نأمل إحراز تقدم أكبر في أداء الفريق العامل، فإننا نعتقد أن التقرير يشكل أساسا متينا للانتقال إلى المرحلة التالية للمشاورات المكثفة، والوصول بها إلى خاتمة ناجحة مع نهاية هذه الدورة. ونحن نؤيد مشروع المقرر الوارد في التقرير الذي يدعو إلى استمرار الفرق العامل المفتوح العضوية في العمل وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة قبل نهاية هذه الدورة.

وإننا نؤيد أيضا الدعوة إلى عقد مناقشات مفتوحة لمجلس الأمن بصورة أكثر تواترا، للسماح بشمولية ومشاركة أوسع من جانب جميع الدول غير الأعضاء، وبمزيد من الإحاطات الإعلامية الشاملة من المجلس للدول غير الأعضاء، كوسيلة لجعل جميع الوفود على علم كامل بأنشطة مجلس الأمن.

وأخيرا، تَوَافق رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ على أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصر أساسي في جهدنا الشامل لإصلاح الأمم المتحدة، بغية جعلها أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية. وتعتقد المجموعة الكاريبية أن الدول الأعضاء بحاجة إلى البت في هذه المسألة على الأقل قبل نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية، إذا أردنا تنفيذ هذا الجانب من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بدون المزيد من التأخير. ولهذا، فإننا مستعدون للمشاركة في المشاورات التي نأمل أن تبدأ في أوائل السنة الجديدة.

وعليه، فإننا نعتبر أن تراجع دور المجلس إلى هذا المستوى بات لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات مسؤولياته الرئيسية المتعاظمة بفعل المتغيرات الدولية الراهنة، ونؤكد أن عملية إصلاحه وزيادة العضوية فيه باتت مسألة دولية ملحة

وذات أولوية، لا تستدعي كل هذا التأخير والتعقيد الدائرين، بل تتطلب من الأعضاء إبداء المرونة والشفافية والديمقراطية في مواقفها الحالية، لتسهيل التوصل إلى توافق قريب في الآراء، يؤدي إلى تحقيق الإصلاح المتوازن والمنشود لهذا المجلس، والكفيل بمشاركة جميع الدول، الكبيرة منها أو الصغيرة، والغنية منها أو الفقيرة في اتخاذ القرار، ويحقق فوائد إيجابية لما فيه المصلحة العامة لجميع الدول بلا استثناء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعرب عن ارتياحها للتقدم المحدود الذي أحرزه المجلس حتى الآن في مجال تحسين بعض أساليب عمله، كزيادة عدد جلساته العلنية، وإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء للمشاركة في مناقشاته، بالإضافة إلى تعزيز إحاطاته الإعلامية العلنية حول المسائل ذات الاهتمام الدولي المشترك، تجدد تأييدها الكامل لموقف دول حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، الذي تم الإعراب عنه في مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان الحركة في هافانا في أيلول/سبتمبر الماضي، وتؤكد أهمية أن تشمل المشاورات الدولية حول هذه المسألة كل الجوانب المتصلة بها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك ومتكامل العناصر، يهدف في غاياته إلى تفعيل دور المجلس ومسؤولياته، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمليه وعملية صنع قراراته، بما ينسجم مع المتغيرات السياسية الراهنة في العلاقات الدولية.

ومن هذا المنطلق، نجدد دعمنا للمقترحات الداعية إلى:

أولا، زيادة عدد العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بنسبة متوازنة سياسيا، تنسجم مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وفي التوزيع الجغرافي العادل الكفيل بتصحيح نقص تمثيل الدول النامية والصغيرة فيه، ومعالجة الخلل القائم في تمثيله للمناطق الجغرافية.

ثانيا، تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله الدول بالتناوب والتنسيق فيما بينها، وفقا للممارسة التي تتبعها جامعة الدول العربية في إطار المجموعتين الأفريقية والآسيوية.

ثالثا، في حال الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، ينبغي أن يراعى شغل هذه المقاعد من قبل الدول التي أوفت، من خلال علاقاتها مع الأمم المتحدة، بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه مسألة صون الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، العمل كأولوية على وضع ضوابط محددة لاستخدام حق النقض، بحيث يقتصر استخدامه على المشاريع المعروضة في إطار الفصل السابع من الميثاق، وإبطال استخدامه عند حصول هذه المشاريع على تأييد أغلبية الأعضاء، بما يكفل حيادية وعدم انتقائية أو عشوائية المجلس، وخصوصا عندما تتعلق هذه المشاريع بالمسائل العاجلة والداعية إلى حقن الدماء وحماية الأبرياء والممتلكات، عملا بمبادئ الميثاق، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب.

خامسا، ضمان عدم إفراط المجلس في اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، كإطار جامع من أجل معالجة العديد من القضايا التي لا تشكل بالضرورة خطرا وشيكا على السلم والأمن الدوليين. ونطالب في هذا السياق بضرورة عدم اللجوء إلى أسلوب فرض الجزاءات أو تمديدها أو توسيع نطاقها، إلا بعد استنفاد جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات، بموجب الفصلين السادس والثامن من الميثاق، وبعد إجراء دراسة مستفيضة لآثارها القصيرة والطويلة الأجل، بما يكفل عدم تضرر شعوب الدول المعنية بها.

سادسا، دعوة المجلس إلى زيادة عدد جلساته العلنية التي تتيح فرصة حقيقية للدول الأعضاء، وخصوصا التي ترتبط بقضايا مطروحة على جدول أعماله، للاستماع وإبداء الرأي والمشاركة وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، فضلا عن مراعاة احتياجات كل الدول ومصالحها بطريقة موضوعية وغير عشوائية عند وضع جدول أعمال المجلس.

سابعا، تكليف المجلس تقديم تقارير خاصة عن أعماله إلى الجمعية العامة، بالإضافة إلى تقريره السنوي المعتاد، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، لتمكينها من إجراء تقييم دوري شامل وموضوعي لأعماله.

ثامنا، كفالة إضفاء طابع رسمي على النظام الداخلي للمجلس، الذي لا يزال مؤقتا منذ ما يزيد على ٥٠ عاما، لتحسين شفافيته والمساءلة في إجراءات عمله.

تاسعا، وضع آلية مناسبة لتطوير أوجه التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن من جهة وكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الإقليمية، من جهة أخرى، بما يكفل عدم تعدي المجلس على صلاحية هذه المؤسسات بموجب الميثاق.

وختاما، نأمل أن تسهم مداولاتنا الدائرة بشأن هذه البند في تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى توافق في الآراء يسهم قريبا في إيجاد تصور دولي مشترك وقابل للتطبيق، يضمن الإصلاح الجوهري والمنشود لمجلس الأمن، لتمكينه من مواجهة التحديات المتعاظمة، وصنع السلام العالمي، وحماية البشرية من تهلكة الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغيرها من التهديدات الراهنة المحدقة بعالمنا في القرن الحادي والعشرين.

السيد المراد (الكويت): السيدة الرئيسة، بداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم على إعدادكم لهذه الجلسة الهامة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السيد ناصر النصر، الممثل الدائم لدولة قطر الشقيقة، على العرض الواضح لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة، والذي أكد فيه أن السنة الماضية جاءت مجددا ضمن التوجه الملحوظ نحو الزيادة المتواصلة في حجم ونطاق أنشطة المجلس.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، ونائبيه، على إدارتهم المميزة للمناقشات طوال الدورة الماضية. كما نؤيد في الوقت نفسه ما جاء في بيان كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

إن البند الذي تناقشه الجمعية العامة حاليا يعتبر، بدون شك، من أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها. والمناقشات المكثفة التي شهدها موضوع توسيع المجلس في العام الماضي، وما تمخض عنها من طرح عدد من مشاريع القرارات التي تقدمت بها مجموعات مختلفة متقاربة في آرائها، ومجموعات إقليمية، لدليل على ذلك. كما أن تأييد الدول والحكومات للإصلاح المبكر لمجلس الأمن في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بوصفه عنصرا أساسيا في الجهد الشامل المبذول لإصلاح الأمم المتحدة وجعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته، لهو دليل آخر على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في المنظمة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل، خلال السنوات الماضية، الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة هيئة مجلس الأمن، وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. وعلى الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ التغيير والإصلاح، فإن الفريق العامل، ورغم مضي أكثر من ثلاثة

عشر عاما، لم يتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي إجراؤه.

ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن نتجاهل إحراز بعض التقدم في مناقشات الفريق، خاصة فيما يتعلق بأساليب وإجراءات عمل المجلس، حيث أصبح هناك توافق شبه عام بشأن الكثير من الإجراءات والمقترحات المطلوبة، بل إن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر المجلس ذاته إلى تطبيقها. ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذا التحسن الذي طرأ على أساليب وإجراءات عمل المجلس التي تم العمل بها، ونعرب عن الإشادة والتقدير للأعضاء الذين يحرصون على إطلاع باقي الدول الأعضاء، بشكل دوري، على مجريات الأمور في مجلس الأمن، تطبيقا لمبدأ الشفافية.

إن موقف دولة الكويت من مسألة إصلاح مجلس الأمن ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية:

أن الكويت تؤيد بشدة تفعيل وإصلاح جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، حتى يتمكن من أداء المهمة الرئيسية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين؛ وأن أي تغيير في تركيبة عضوية مجلس الأمن، يجب ألا يؤثر على كفاءة وفعالية المجلس في اتخاذ القرارات، لمواجهة التهديدات والمخاطر الدولية، ويجب أن يسهم هذا التغيير في إضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على قرارات المجلس؛ وأن يتم تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله الدول الأعضاء بالتناوب، وبالتنسيق فيما بينها.

أما فيما يتعلق بإصلاح وتحسين إجراءات عمل المجلس، وتطوير علاقاته بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة، التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس، وتيسير تدفق المعلومات، وتبادلها بين الدول الأعضاء في الأمم. المتحدة.

ونؤكد على أهمية تقنين الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله، دون انتظار التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأخرى، من قبيل حجم وتكوين المجلس، وعملية صنع القرار فيه، خاصة وأن تقنين تلك الإجراءات لن يؤدي بالضرورة إلى أي تعديل للميثاق. كما أننا نرى أن الوقت قد حان لكي يقوم المجلس باعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة.

وتؤيد الكويت الإبقاء على آلية انتخاب الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لما في ذلك من إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها للوصول إلى عضوية المجلس والإسهام في أعماله.

أما بالنسبة لحق النقض، فنلاحظ أهمية وضع قيود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق بما فيها قصر استخدامه على المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

وفي حالة الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، فإن توزيع هذه المقاعد على المجموعات الإقليمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

وأخيرا، نأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه التي نص عليها الميثاق، دون أية معوقات.

السيد المنصور (البحرين): يتقدم وفد بلادي بجزيل الشكر إلى السفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه لتقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة

A/61/2 والذي تضمن استعراضا لأنشطة المجلس السنوية، في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

كما يطيب لوفد بلادي أن يعرب عن تقديره للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، على تقريره الذي سلط الضوء على ما يجري من مداولات بشأن هذه المسألة، فلرئيس الفريق، ولنائبيه بصفة خاصة، نزجي الشكر، بما قاموا به من عمل مميز، وما اتسموا به من حنكة في إدارة مناقشات الفريق العامل.

وإذ يرحب وفد بلادي بإتاحة الفرصة له للمشاركة في المناقشة المشتركة بشأن البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال، المعنونين، على التوالي، ''تقرير مجلس الأمن'' و ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة''، فقد كان بود وفد بلادي الاطلاع قبل مدة كافية، على التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يقدمه إلى الجمعية العامة، للتمكن من دراسته بدقة، لما له من أهمية خاصة، فيما يتعلق بتقييم أعمال المجلس خلال الفترة الماضية، من خلال إطلاع الدول الأعضاء عن كثب، على ما قام به المجلس من دور في تناول مختلف القضايا الدولية، التي تندرج في إطار مهامه ومجال اختصاصه.

وإذا كانت مسألة إصلاح مجلس الأمن تمثل إحدى المسائل الهامة التي تحظى بالأولوية، من خلال ما لوحظ من توجيه الاهتمام لها أثناء المناقشة العامة السنوية في الجمعية العامة، بما في ذلك الدورة الحالية، وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي تناول فيه العديد من رؤساء الدول والحكومات هذه المسألة للتعبير عن آراء بلدانهم في هذا الشأن. وتتجلى هذه الأولوية كذلك في ما أورده إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، حول أهمية تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

ولا يخامرنا أي شك في أن إصلاح مجلس الأمن، لما يحظى به من اهتمام جماعي، قد أصبح من الأولويات، لأن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة، التي تعالج قضايا المجتمع الدولي المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

فمجلس الأمن، في صورته الحالية، يتعذر عليه ضمان السلم والأمن الدوليين، ما لم يتكيف مع المتغيرات الدولية، ويعكس الحقائق السياسية الجديدة، التي تختلف بشكل كبير عن الحقائق الواضحة التي كان يعمل في ظلها في الأعوام الماضية. فإصلاح مجلس الأمن، يجب أن يتم بشكل شامل، يعكس الحقائق السياسية السائدة في الوقت الراهن، ويعبر عن الواقع الجديد للمجتمع الدولي. وينبغي لجدول أعمال المجلس أن يراعي احتياجات ومصالح كل من البلدان النامية، والبلدان المتقدمة النمو، بطريقة موضوعية وغير انتقائية.

ولأن المجلس هو الهيئة المسؤولة أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين، فينبغي أن يكفل توسيعه من حيث زيادة عدد أعضائه الوصول إلى مجلس يكون أكثر ديمقراطية ومساءلة وفعالية وشفافية.

فلقد رأى مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عُقد في هافانا في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أن تكون الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر أساسية ينبغي لمجلس الأمن مراعاتها في جميع أنشطته ونُهُجه وإجراءاته. كما رأى إضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية صنع القرار في المجلس بطرق منها الحد من استخدام حق النقض وتقليصه بغية إلغائه في نهاية المطاف.

وضمن هذا الإطار أكد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، في دورته الثالثة والثلاثين، التي عُقدت في باكو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وجوب أن

يكون إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن، بما فيها حق النقض، جزءا لا يتجزأ من صفقة عامة مع أخذ تساوي الدول في السيادة وعدالة التوزيع الجغرافي في الاعتبار.

ويتضح من الآراء المتداولة حول مسألة الإصلاح، أن هناك اتجاها سائدا مؤداه ألا يقتصر الإصلاح على مسألة توسيع العضوية فقط بل يجب أن يعالج المسائل الجوهرية المتصلة بجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، وأن تتمخض عملية الإصلاح عن جعل المجلس أكثر تمثيلا للدول الأعضاء، وأوسع تجسيدا للحقائق الجغرافية السياسية والتنوع الجغرافي السياسي وتوازن القوى والاستقرار العالمي، مع ضرورة أخذ مواقف الدول الصغيرة في الحسبان في أي نموذج لتوسيع العضوية.

ولعل ما تم التعبير عنه من جانب العديد من الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن، إنما ينبع من الإحساس بمدى الحاجة إلى إيجاد آلية تمكن من مجابهة المتغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم، والتي تؤثر بشكل كامل على قدرته في مواجهتها، والحيلولة دون انسحاب هذا العجز على غالبية الدول، وإن تسنى لبعض الدول اجتياز ما تحمله تلك المتغيرات من تحديات. إن هناك قضايا جديدة تواجهنا وعلينا جميعا مواجهتها بشكل جديد، وإلا أصبحت تهدد أمننا الجماعي. وعلى مجلس الأمن بالذات تقع مسؤولية كبيرة في حل هذه القضايا والمشاكل الجديدة. وللوصول إلى ذلك يجب على المجلس أن يغير نمط تعاطيه مع هذه القضايا من خلال تحسين أداء عمله وإجراءاته التي هي من أولويات إصلاح جهاز مجلس الأمن ومن القضايا المطروحة في الأمم المتحدة.

لقد طالبت الدول الأعضاء بضرورة إصلاح مجلس الأمن باعتباره ضرورة ملحة. ولهذا الغرض أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ بقرارها ١٢٦/٤٨ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد لمست الدول الأعضاء الحاجة الماسة لهذا الفريق العامل للتعاطي مع هذه المسائل ومعالجة تكافؤ التمثيل في مجلس الأمن والنظر في زيادة عدد أعضائه لكي يصبح المجلس أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ورغم مرور ١٣ عاما حتى الآن على مداولات الفريق العامل، فلم يتم التوصل إلى اتفاق بسبب تعاطي الفريق العامل مع قضايا أخرى هامة أدت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بمسألة زيادة أعضاء مجلس الأمن. وإذا ما استمر التداول على هذا المنوال فقد لا يتم التوصل إلى اتفاق إذا لم تكن كل الدول منفتحة وعلى استعداد للتنازل عن بعض ما يمس مصالحها. وينبغي أن ينصب الهدف الرئيسي للإصلاح في مجلس الأمن على جعل تمثيله للدول الأعضاء تمثيلا حقيقيا.

إن مجلس الأمن، بسبب دوره المتعاظم في السنوات الأخيرة، أصبح يمثل واجهة الأمم المتحدة والمرآة التي تعكس صورتها في العالم. فالمنظمة الدولية يتم تقييمها سواء إيجابا أو سلبا على ضوء قرارات مجلس الأمن، الذي أضحى يمثل جلَّ أنشطة الأمم المتحدة. فأي فشل لمجلس الأمن في مواجهة الأزمات في العالم يؤدي إلى اهتزاز صورة الأمم المتحدة لدى الرأي العام الذي أصبح يختزل المنظمة الدولية وأنشطتها في مجلس الأمن. وهذا الأمر يتطلب من المجلس أن يضع في حسبانه هذه المسؤولية وأن يصحح هذه النظرة وأن يرقى إلى مستوى طموحات شعوب العالم التي تشعر بخيبة أمل لما يتخذه من قرارات ذات معايير مزدوجة تطغى عليها الانتقائية، وخصوصا تلك القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.

من المهم للدول أن تتحلى بالإرادة السياسية لإصلاح مجلس الأمن، وأن تضع مصلحة الدول الأعضاء صغيرها وكبيرها في الميزان، إذ أن الهدف الرئيسي هو أن

يشعر الجميع بأن مجلس الأمن يمثل مصالحهم ويحافظ على أمنهم ويضمن استقرارهم ومصلحتهم.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن الشكر لمجلس الأمن على تقريره السنوي (A/61/2) وعن الارتياح لعرضه هنا في الجمعية العامة. ويحتوي التقرير على استعراض شامل لأنشطة المجلس وجلساته خلال الدورة المنصرمة. بيد أن سويسرا تؤمن بأن الوثيقة من شأنها أن تكون أكثر فائدة إذا كانت مشفوعة بتقييم أكثر تحليلا لأنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وعندها سيصبح التقرير أداة مرجعية هامة، تصف التحديات التي واجهها المجلس خلال الفترة المشمولة بالاستعراض وطريقة تعامله معها.

وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1) والتقرير الأول الموحد لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة يعطيان نموذجين طيبين في هذا الصدد. وبتحديد أكبر، ما نروم رؤيته هو تقرير حقيقي بوسعنا مناقشته، بدلا من قائمة مطوَّلة ربما يمكن استخدامها ولكنها بلا منفعة سياسية.

لقد بذلت الأمم المتحدة، خلال العامين الماضيين، جهدا هائلا لإصلاح المنظومة. ولقد أُحرز بعض التقدم، ولكن ليس في كل الميادين. ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن يشكل عنصرا أساسيا في إصلاح الأمم المتحدة، ولذلك ينبغي أن نوليه عنايتنا التامة.

ولا تزال سويسرا ملتزمة بتوسيع المجلس – وهو توسيع نعتقد أنه سيجعل عمل المجلس أكثر تمثيلا، ويمكِّنه من الاستجابة بطريقة أفضل للحقائق الجيوسياسية المعاصرة.

ولكن ينبغي لذلك التوسيع ألا يعرِّض للخطر قدرات المجلس على الرد العاجل والفعال على التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وفي الواقع، فإن ضمان كفاءة المجلس أمر هام تماما مثله مثل توسيع عضوية المجلس. وبالتالي ينبغي أن يركز توسيع المجلس على زيادة عدد المقاعد بصورة معقولة وطيِّعة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على اقتناعنا بأن توسيع المجلس ينبغي ألا يؤدي إلى منح حق النقض لأعضاء آخرين في مجلس الأمن، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى الإفراط في زيادة أعباء عملية اتخاذ القرار.

وما زلنا نفضل التوسيع القائم على أساس معايير موضوعية، تشمل عناصر مثل حجم الدولة العضو وعدد سكانها ومساهماتها المالية لمنظومة الأمم المتحدة ومساهماتها بقوات في عمليات حفظ السلام أو الدور الفعال الذي اضطلعت به الدولة العضو على مر السنين في الأمم المتحدة.

وينبغي أن تتاح الفرصة للبلدان التي تفي بتلك المعايير للتأهل لوجود مستمر في مجلس الأمن. ولكن الوجود ينبغي أن يرتبط بآلية قوية لضمان المحاسبة، إما في شكل استعراض دوري أو ضرورة إعادة الانتخاب. ومن هذا المنطلق، نرحب بالأفكار المتمثلة في التوصل إلى حل وسط أو تدريجي من شأنه أن يتجاوز النماذج التي تم اقتراحها رسميا حتى الآن. وفي هذا الصدد، سيمثل إنشاء إطار مناسب للمفاوضات الرسمية أمرا هاما.

ويجب ألا ننسى أن الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يحدوها سوى أمل طفيف في الخدمة في مجلس الأمن. وإذا خدمت فلفترة قصيرة من الوقت. أما البلدان التي تفتقر إلى الموارد اللازمة فقد لا تتمكن أبدا من الانضمام إلى المجلس. وبغية المحافظة على قدرة تلك البلدان على التفاعل بطريقة ذات مغزى مع المجلس، ظلت سويسرا، بالترافق مع شركائها – الأردن وسنغافورة وكوستاريكا وليختنشتاين في ما يسمى بمجموعة الدول الصغيرة الخمس – تحث على تحسين أساليب عمل

مجلس الأمن بوصفها وسيلة هامة لجعل عمل المجلس أكثر شفافية ومسؤولية وشمولا.

إن المجلس، إدراكا منه لكون دول كثيرة تشعر بالقلق حيال هذه المسألة، اتخذ بموجب مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) تدابير معينة بشأن أساليب عمل المجلس. وبالتالي نظر المجلس في اقتراحات قدمها فريقه العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى وأبدى المجلس استعداده لجعل أساليب عمله أكثر شفافية. ونهنئ الفريق العامل على المهمة التي أنجزها، ونشيد بالمجلس على الخطوات التي اتخذت لتحسين تفاعله مع الدول الأعضاء.

وأبرزت مبادرة الدول الصغيرة الخمس أهمية أساليب عمل المجلس داخل المجلس وخارجه على السواء. ومن المؤكد أنها أحدثت تأثيرا إيجابيا على المداولات والقرارات ذات الصلة التي يتخذها المجلس. ونرى أن مذكرة رئيس المجلس تمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ونحن مسرورون تماما للنتائج التي أحرزتها المبادرة حتى الآن.

ولكننا نرى، بغية المزيد من إنجاح هذه العملية، أن على مجلس الأمن أن يواصل المضي على الطريق الذي بدأ السير فيه. ويمكن وينبغي القيام بالمزيد من العمل.

أولا، لم تُحدث جميع الأحكام الواردة في مذكرة رئيس المجلس تأثيرا ملموسا حتى الآن. وبالتالي فإن سويسرا تناشد المجلس أن يركز على تنفيذ قراراته وترتيباته نفسه.

ثانيا، إن عددا من التدابير الواردة في مبادرة الدول الصغيرة الخمس لم يتم تناولها بعد أو لم يتم تناولها إلا بصورة جزئية، ومن ذلك مثلا، إمكانية أن يقدم المجلس تقارير مواضيعية للجمعية عن المسائل ذات الاهتمام الدولي؛ وإنشاء أفرقة لتقييم تنفيذ قرارات المجلس واستخلاص العِبَر منها؛ وإرساء الإجراءات العادلة والواضحة في ما يتعلق بإدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها في لجان الجزاءات؛ واتخاذ نهج أكثر انفتاحا من جانب الهيئات الفرعية نحو احتياجات الدول الأعضاء؛ وتعزيز تبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمين الماليين الهامين بشأن تفاصيل الاعتبارات التشغيلية وتخطيط البعثات؛ والتخلي الطوعي عن حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ وضرورة تعليل استخدام حق النقض.

وسويسرا، مع شركائها، ستتابع عن كثب تنفيذ التدابير التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن. كما سنواصل العمل لإجراء المزيد من الإصلاح الطموح لأساليب عمل المجلس. وستركز جهودنا على المسائل التي أوردتُها من فوري، ولكنها ستركز أيضا على التشغيل الفعال والمسؤول للجان الجزاءات وأفرقتها للخبراء، التي تضطلع بدور هام في تنفيذ قرارات المجلس.

إن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشعر بقوة بأن جدول أعمال الإصلاح ينبغي أن يعطي بشكل مستمر أولوية عليا للحصول المنتظم على المعلومات وتعزيز الشفافية في ما يتعلق بقرارات المجلس الشاملة في كثير من الأحيان، الأمر الذي يفضي إلى تحسين شرعية هذه القرارات. وهذا ليس في مصلحة العضوية كلها فحسب؛ بل يتطابق أيضا مع مصالح المجلس بالذات. وستكون الدول الأعضاء أكثر استعدادا وأفضل قدرة لفرض الجزاءات والمساهمة بقوات وتسديد فاتورة عمليات حفظ السلام إذا كانت حكوماتها وبرلماناتها وشعوبها على اطلاع جيد وفهم للمنطق وراء قرارات المجلس وإجراءاته.

وننظر إلى النتائج المحرزة حتى الآن بوصفها تشجيعا على مواصلة جهودنا. ونؤمن بأن هذه العملية ستواصل المضي في الاتجاه الصحيح. وستواصل سويسرا التعاون البناء

مع مجلس الأمن في ضمان المعايير العليا والشفافية والشرعية وفقا لأهمية المجلس ومسؤوليته.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر تقديم تقرير مجلس الأمن، فإنني لن أعلق اليوم على مضمون التقرير. ولكنني أود أن أقول إننا لم نكتشف حتى الآن أي شيء في التقرير من شأنه أن يبرر التأخير الشديد في تقديمه هذا العام، نظرا لأنه يشكل بالأساس تجميعا لإجراءات المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومع أن المناقشة عادة تجري في وقت مبكر في التقويم، ربما هناك رمزية في إدراجها في جدول أعمال اليوم. وفي وقت من العام نستعرض فيه جميعا العمل الذي أنجزناه وما فشلنا في تحقيقه، يبدو إصلاح مجلس الأمن أمرا مناسبا بشكل محكم إلى حد ما. وبعد التغيير المؤسسي الذي اتفقنا عليه في إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، فإن من الواضح أن إصلاح مجلس الأمن يمثل مهمة كبيرة ما زالت بدون حل. وفي الواقع، فإن إصلاح المجلس يظل أمرا أساسيا، مع أن البعض قد يبدأ التشكيك في ما إذا كان ذلك أمرا مجديا. ولكن مهمتنا تتمثل في التمكن من تحقيق ما نرى أنه ضروري، وإصلاح المجلس يناسب ذلك الوصف.

ولا بد أن تسترشد جهودنا لإصلاح مجلس الأمن بالميثاق، الذي يبين أن المجلس يتصرف بالنيابة عن العضوية بكاملها. ونرى أن عبارة ''بالنيابة عن'' تستلزم تمثيل الوقائع الجغرافية السياسية للعالم اليوم وكذلك تنوع الآراء. وبالتالي علينا أن نستنتج أن المجلس، في هذا المنعطف، عاجز عن الوفاء بأي من هذين الشرطين المسبقين.

إن اللغز الكبير المتمثل في إصلاح مجلس الأمن ما زال تكوينه. ونظرا لفشل جميع الجهود في عام ٢٠٠٥ – بالرغم من إحداث بعض الآثار الجانبية الإيجابية – فإنه لم يتم تقديم أي مبادرة جدية أو واعدة لتوسيع المجلس لفترة زادت على عام الآن.

ونؤمن إيمانا راسخا بضرورة استئناف المناقشة بصورة مختلفة. ومنذ أن قدم الفريق الرفيع المستوى تقريره في مطلع عام ٢٠٠٥، تميزت جميع الاقتراحات بشأن توسيع العضوية بخلاف رئيسي واحد في الرأي. فلم يكن هناك أبدا، ولا يوجد الآن، اتفاق بشأن ما إذا كان إنشاء مقاعد دائمة ضروريا أم لا. والحجج المؤيدة والمعارضة لذلك قُدمت بقوة، وعن اقتناع راسخ. وكانت المسألة في نهاية المطاف مسألة اقتناع بالنسبة لكلا جانبي المناقشة.

وبالتالي، من الصعب إيجاد مخرج من المأزق الذي وصلت إليه هذه المناقشة، ما لم نعد النظر في مفهوم الاستدامة. وما دمنا نفسرها بالشكل المفهوم في الميثاق اليوم – بغض النظر عما إذا كانت مقترنة بمنح حق النقض أم لا – فمن المستبعد جدا إيجاد صيغة لحشد دعم سياسي أقوى من تلك الصيغ المقترحة عام ٢٠٠٥.

والواقع أن تعديل الميثاق اللازم لتوسيع عضوية المجلس سيتطلب تأييدا يتجاوز بكثير مساندة ثلثي الأعضاء الضرورية من الناحية العددية. وهناك سبل لتمكين الدول من العمل في المجلس بصفة مستمرة، دون اللجوء إلى نوع الاستدامة الذي منح في سان فرانسيسكو. ونأمل أن يعيد الذين أعربوا عن اهتمام شديد للغاية بمسألة توسيع العضوية في الماضي التفكير في موقفهم بشكل يمكن من وضع نهج جديد. ونؤمن، أيضا، بأن تعزيز مشاركة الدول، التي ليست لها أي مصلحة وطنية مباشرة في توسيع العضوية، سيسهم في إحراز تقدم بشأن تلك القضية.

ولا يخفى على أحد أن مجموعة الدول الخمس الصغيرة المعروفة بـ ''الخمسة الصغار''، ركزت جهودها على مسألة أساليب عمل المجلس، المعروفة تقليديا بمسائل

المجموعة ٢. وقمنا بذلك لاقتناعنا – عن حق، على نحو ما اتضح – بأنه سيكون هنالك مأزق مستمر بشأن موضوع توسيع العضوية. وطريقة سير العمل اليومي للمجلس، وعلى نحو خاص، الطريقة التي يشرك بها فيه دولا ليست أعضاء في المجلس، عنصران أساسيان في ما يتعلق بمصداقية المجلس وفعاليته. وعلى الرغم من أن أساليب العمل قد تجذب اهتمام الجمهور بقدر أقل مما تجذبه مسألة توسيع العضوية، فإنها لا تشكل بتاتا مسألة ثانوية أو فرعية. وبالنسبة لنا، نحن الذين إما لا نعمل في المجلس، أو إذا عملنا فيه، يكون تأثيرنا محدودا على عملية صنع القرار، فإن الطريقة التي يأخذ بها المجلس في الحسبان آراء الأعضاء على نطاق واسع حاسمة فعلا.

وباعتبارنا عضوا في مجموعة الخمس الصغار، فمن دواعي التشجيع الأكيد لنا التأثير المزدوج لتقديم مشروع قرارنا في آذار/مارس من هذا العام. فقد ترك تأثيرا مجديا على المناقشات الداخلية في مجلس الأمن بشأن أساليب العمل، وأبقى أيضا على حيوية المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن بصفة عامة. وأسعدتنا استجابة المجلس لمبادرتنا بالشروع في بذل جهد جاد لتحسين أساليب عمله لأول مرة منذ سنوات عديدة.

ونعرب عن امتناننا الخاص لرئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى، السفير كنزو أوشيما، وطاقم موظفيه، على التزامهم الحقيقي، وجهودهم الحثيثة، لإحراز تقدم بشأن هذا البند الصعب من جدول الأعمال. لقد أفضت تلك الجهود إلى اعتماد المذكرة الرئاسية الصادرة في ١٩ تموز/يوليه، التي تتضمن مجموعة من التدابير تتناول مسألة أساليب العمل.

ونؤمن بأن للجمعية العامة، سواء من الناحية القانونية أو السياسية، الصلاحية لتناول هذه المسألة، وأن مشروع القرار الذي قدمناه هذا العام، يعبر بالفعل عن تلك الصلاحية. وقد دأبنا أيضا على السعي إلى وضع نهج تعاوني مع المجلس، وسنستمر في ذلك. وعلى الرغم من أن نتيجة المناقشات الداخلية في المجلس، التي تعبر عنها المذكرة الرئاسية التي أشرت إليها آنفا، أقل بكثير مما كنا نتوقعه، ومن مجموعة التدابير التي اقترحناها، فإننا أحجمنا عن طلب اعتماد الجمعية العامة للنص الخاص بنا. وقمنا بذلك حتى نتفادى نشوء علاقة معادية مع أهم هيئتين في المنظمة، ونفسح المجال أمام المجلس كي يواصل المضي قدما في مناقشاته، ويطبق التدابير التي وافق عليها.

ولم يكن المقصود من التدابير التي اقترحناها أن تكون مستفيضة؛ بل كانت بمثابة مجموعة منتقاة من التدابير التي اعتقدنا أن الحاجة اشتدت إليها عندئذ لكفالة مصداقية المجلس وفعاليته. وبما أن المذكرة الرئاسية كانت، بشكل كبير، أقل طموحا في نطاقها، فإننا، بطبيعة الحال، نرى أن هناك حاجة لمواصلة بذل جهودنا. ومما يعزز هذا التحليل، أننا لا نرى أي تساوق في تطبيق المجلس ذاته للتدابير التي اتُخذ قرار بشأنها. فبعض التدابير تطبق بشكل منتظم، والبعض الآخر بصورة غير منتظمة إلى حد ما. وبالتالي، لا تزال هناك حاجة إلى العمل مع المجلس بشأن هذا الموضوع، ونحن على استعداد لذلك. وسنكون سعداء بالعمل مع الفريق العامل المعني بالوثائق، الذي يمكن أن يشكل محفلا ممتازا لإجراء مناقشة غير رسمية، وأن يمثل، في حد ذاته، بالمصادفة، تنفيذا لأحد التدابير الواردة في المذكرة الرئاسية.

وقد يرغب المجلس أيضا في النظر في إمكانية الحصول على آراء الأعضاء بشكل عام، مثلا عن طريق الدعوة إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع. وبالطبع، فإننا ننظر في استصواب وضع مجموعة منقحة من التدابير، في صيغة مشروع قرار أو بشكل آخر.

ليست هناك أي وصفة علاجية سريعة لمسألة إصلاح مجلس الأمن في كلا المجالين. ففي ما يتعلق بأساليب العمل، فإننا سنواصل بذل جهودنا بصورة متسقة، مسترشدين في ذلك برؤية مجلس يزداد تمثيلا وشرعية، بفضل عمله حقا، باسم مصالح الأعضاء كافة. أما في ما يتعلق بتوسيع العضوية، فإننا سنعمل مع من يسعون إلى التوصل إلى حل قابل للتطبيق، وكفيل بجعل المجلس هيئة قادرة فعلا على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في المستهل أن أهنئكم على طريقة تسييركم لهذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر ممثل قطر، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، على توليه عرض تقرير مجلس الأمن، المقدم إلى الجمعية العامة عملا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل حركة عدم الانحياز، وأود أن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، في ما يتعلق بتقرير مجلس الأمن، بموجب البند ٩ من جدول الأعمال، يمثل النظر في تقرير مجلس الأمن الفرصة الوحيدة المتاحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة – لا سيما الدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن – لبحث أنشطة المجلس، وتحديد ما ينبغي اتخاذه من تدابير، بغية إدخال التحسينات الضرورية على أساليب عمل هذه الهيئة الهامة.

وفي ذلك الصدد، من الواضح أنه يجب بذل مزيد من الجهود لتحسين نوعية تقرير مجلس الأمن، الذي لا يسعنا سوى الاعتراف بأنه يظل تجميعا للقرارات المعتمدة، ووصفا وقائعيا، إلى حد ما، لعمل تلك الهيئة.

إننا بعيدون عن تنفيذ التوصيات التي اقترحتها الدول الأعضاء بشأن إعداد تقرير تحليلي. وعلى المنوال ذاته، لا بد من ملاحظة أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى مجلس الأمن أن يقدم بشكل منتظم تقارير مواضيعية خاصة عن المسائل التي تحظى باهتمام دولي.

ومن جهة أخرى، يسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن عقد خلال الفترة الماضية عددا كبيرا من الجلسات العلنية، التي شارك فيها العديد من الوفود. ولكن سيكون من المفيد ضمان ألا يتعدى اختيار المواضيع المقرر مناقشتها في تلك الجلسات العلنية على اختصاص الهيئات الأخرى، وألا يمس هذا الاختيار خصوصا المجالات التي تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة. وبالمثل، علينا ألا نشكك في حق الدول الأعضاء و/أو ممثلي المجموعات الإقليمية أو السياسية في المشاركة في الجلسات العلنية بشأن المسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لها.

ومن حيث المضمون، يلاحظ التقرير المعروض علينا أن مجلس الأمن تصرف بقوة للتصدي لعدد كبير من الصراعات في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك إيفاد بعثات المجلس إلى الميدان. ولكن في الشرق الأوسط، ما زالت جهود المجلس دون مستوى التوقعات. ويمثل الإحباط حيال العجز المتكرر للمجلس عن تحمل مسؤولياته وزيادة مشاركته في تسوية المسألة الفلسطينية تهديدا كبيرا للمنطقة ولسلطة المجلس.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، يسرني بشكل خاص أن أشكر نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي يتناول هذه المسائل، سفيري جزر البهاما وهولندا، على إسهاماتهما المتميزة في ذلك المجال التي قدماها خلال الدورة الماضية.

وما برحنا نؤكد على الأهمية الجوهرية لإصلاح مجلس الأمن كل عام منذ عام ١٩٩٣، عندما أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في تلك المسألة من جميع جوانبها. ولكن، منذ ذلك الوقت، لم يتمكن الفريق العامل

من إيجاد صيغة محددة ومقبولة للجميع. وبطبيعة الحال، ندرك الطابع المعقد والحساس لهذه المسألة. ومع ذلك، نؤمن بأن علينا أن نحقق الإصلاح الشامل للمجلس في أقرب وقت ممكن.

ومداولات الفريق العامل بشأن هذه المسألة مكنتنا في الأعوام السابقة من تحديد عدد من العناصر التي تؤيدها الدول الأعضاء بشكل واسع. وبالتالي، فإن من الواضح أن لدينا تحت تصرفنا عناصر مختلفة يمكن أن تكون أساسا للجهود الرامية إلى المضي قدما وتوسيع توافق الآراء فيما يتعلق بالجوانب الأساسية لإصلاح المجلس.

ويؤمن بلدي بأن الغرض من أي إصلاح لمجلس الأمن هو تعزيز التمثيل العادل في تلك الهيئة، فضلا عن تعزيز مصداقيتها وفعاليتها. وعلى المجلس أن يعكس الواقع السياسي والاقتصادي لعالمنا اليوم. ولا بد من منحه الشرعية اللازمة للتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي في الاضطلاع بولايته بموجب الميثاق. ولا يمكن بلوغ تلك الأهداف بدون توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يعكس حجم المجلس بعد إعادة هيكلته جميع حساسيات المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، ما فتئت تونس تؤيد موقف أفريقيا على النحو المبين في توافق الآراء الأفريقي. ونحن سنؤيد أي صيغة توافقية تمنح أفريقيا والبلدان النامية المكانة اللائقة بها في المجلس.

وأخيرا، فإن مسألة إجراء استعراض دوري للمجلس بعد إصلاحه تشكل عنصرا أساسيا في برنامج الإصلاح. ويمثل ذلك الاستعراض عاملا لإرساء الثقة التي ستمكننا من إجراء التغييرات التي ستكون ضرورية في المستقبل. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الاستعراض سيشكل آلية تمكننا من تقييم إسهامات الأعضاء الجدد في تعزيز فعالية المجلس.

وفي الختام، نرى أن على مجلس الأمن أن يظهر أنه قادر على التصدي بفعالية لأصعب المسائل، إذا أريد له أن يظل موضع ثقة الدول والرأي العام العالمي، كما أن عليه أن يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي بأسره وأكثر تمثيلا لواقع العالم المعاصر. لقد آن الأوان للانطلاق على ذلك الطريق بعزم، تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة.

الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (المملكة العربية السعودية): يسر وفد المملكة العربية السعودية أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، الذي يعد موضوعا هاما وحيويا يهم منظمة الأمم المتحدة بالدرجة الأولى، ويعكس مصداقيتها أمام المجتمع الدولي، في ظل الظروف والمتغيرات والتحديات والتهديدات التي يمر بها العالم. ونؤيد بيان كوبا بالنيابة عن دول عدم الانحياز. كما نشكر الممثل الدائم لدولة قطر، سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر، على عرضه تقرير مجلس الأمن.

تؤيد المملكة العربية السعودية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وأي تطوير لهيكل مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال، وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ليتمكن من القيام بمسؤولياته والتعامل مع القضايا الدولية والسياسية والأمنية، بما يحقق الهدف المنشود للمجتمع الدولي في صون الأمن والسلم الدوليين، ويحقق الانسجام والموضوعية والشفافية؛ والعمل على منع الصراعات قبل وقوعها؛ وحل النزاعات الدولية قبل أن تتفاقم وتصبح صراعات تتسبب في إزهاق الأرواح، وتدمير الممتلكات وهدر مقدرات الدول.

كما تؤكد المملكة العربية السعودية على الأهمية البالغة التي نعلقها على اضطلاع مجلس الأمن بدوره وكامل

مسؤولياته المناطة به لصون الأمن والسلام بشكل فعال في جميع مناطق العالم، لكونه الجهاز الرئيسي في هذه المنظمة الذي تناط به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى المادة ٢٤ من الميثاق.

وفي هذا الصدد، حرص قادة الدول والحكومات، سواء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أو في اجتماعهم الرفيع المستوى خلال الدورة الستين للجمعية العامة، على التأكيد مجددا على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الممكنة من أجل إجراء إصلاحات شاملة لهيكلة هذا المجلس، وجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية وعدلا وتعزز فعاليته ومشروعيته في قراراته الرامية إلى صنع الأمن والسلام العالميين؛ وحماية البشرية من تهلكة الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغيرها من التهديدات الراهنة التي تواجه شعوبنا.

كما تعرب المملكة العربية السعودية، في الوقت نفسه، عن خيبة أملها إزاء تأثير قرارات المجلس وإجراءات عمله وسياسة المعايير المزدوجة التي باتت تطغى على بعض أعماله، وخصوصا تلك المتعلقة ببعض قضايا الأمن والسلام بمنطقة الشرق الأوسط، مما جعل إسرائيل تديم احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وتجهض أي جهود دولية تستهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط. كما شاهد العالم أجمع الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية، في حرب شاملة استهدفت تدميرا متعمدا للبنية التحتية وانتهاكا للحقوق الإنسانية والوطنية واستهدفت المدنيين والأبرياء بالاغتيال والاعتقال والتنكيل، بدون أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية.

وما الإشارة إلى هذا العدوان إلا تأكيد على امتداد سياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية واستمرار ممارساتها التوسعية والعنصرية في المنطقة، في ظل تراخي الدول ومواقف البعض الآخر من تأييد لهذه السياسات، مما جعل مجلس الأمن يتقاعس عن اتخاذ القرارات الحازمة إزاء هذه الأزمة، بالرغم من أن العرب جميعا قد عبروا عن رغبتهم الحقيقية في السلام وذلك عندما تبنت القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠١ مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الداعية إلى إقامة سلام شامل وعادل، وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما يفضي إلى توقيع معاهدة سلام يتحقق بموجبها إعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بالكامل، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس.

لقد تابع وفد بلادي هذا الموضوع وشارك في جميع المشاورات بمختلف مستوياتها، في إطار الأمم المتحدة وخارجها. وعبرنا عن آرائنا واستمعنا لمداخلات الدول الأعضاء، وهي إسهامات جيدة وبناءة، ولكنها تبقى في إطارها النظري ما لم تترجم على أرض الواقع. وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها أن للدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبالأخص الدول الدائمة العضوية، دورا مهما بالنظر إلى هذا الموضوع بنوع من العقلانية، حيث لا يخفى عليها التغيرات التي حصلت على مستوى العالم منذ إنشاء المنظمة، الأمر الذي يتطلب إحداث إصلاحات جوهرية في مجلس الأمن تعزز من دوره في التعامل مع الأزمات قبل وقوعها، وليس مجرد التعامل معها بعد حدوثها.

السيد عبد العزيز (مصر): السيدة الرئيسة، تناقش الجمعية العامة اليوم بندين مترابطين يكتسبان أهمية متزايدة، في ضوء تزايد الاقتناع الدولي بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة لن تكتمل ولن يكتب لها النجاح إلا بإصلاح وتوسيع مجلس الأمن. وينبع حرصنا على مناقشة تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في نفس الوقت من رغبتنا في الحصول على صورة حقيقية وشفافة عن مختلف أنشطة المجلس، تتيح لنا الدفع نحو تطوير أدائه؛ وتعزيز صفته التمثيلية لمصالح الدول الأعضاء؛ ونحو منع تخطي المجلس لسلطاته على

حساب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في بعض الأحيان، وامتناعه عن ممارسة هذه السلطات في البعض الآخر، لأهداف سياسية ترتبط في غالب الأمر بالعضوية الدائمة، وبما يرتبط بها من ممارسات لحق النقض.

ولا شك أن عجز المجلس عن التصدي للانتهاكات الإسرائيلية في مذبحة بيت حانون، نتيجة استخدام عضو دائم لحق النقض، وعجز المجلس أيضا عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية على شعب وأراضي لبنان، نتيجة إعاقة نفس العضو الدائم لإصدار قرار بوقف إطلاق النار لمدة ٣٤ يوما تعرض فيها شعب لبنان للإبادة الجماعية، كل ذلك قد أكد بشكل قاطع أن معادلات وموازين القوة الحالية داخل المجلس لا يمكن لها أن تستمر بدون إصلاح، خاصة في ضوء افتقاد الفئة الدائمة العضوية بالمجلس للتوازن الجغرافي لعدم وجود تمثيل أفريقي بها من جهة، وفي ضوء إساءة استخدام حق النقض على نحو أصبح يهدد الصفة التمثيلية للدول دائمة العضوية، ويبتعد بها عن تمثيل مصالح الدول الأعضاء بالمنظمة من جهة أخرى، خاصة في ضوء سعي مجلس الأمن للاستقلال باتخاذ القرارات، بعيدا عن الممارسات الديمقراطية القائمة على قواعد الشفافية والمحاسبة، التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى حساب الأجهزة الرئيسية الأخرى؛ بل وعلى حساب الدول صاحبة الشأن بقدر متزايد من الأحيان.

وقد ترتب على ذلك أن غاب عن عملية اتخاذ قرارات المجلس القدر الضروري من تفهم طبيعة وأبعاد بعض القضايا الحيوية محل النظر، مما كان له انعكاسات سلبية على فرص التوصل إلى التسوية وأدى إلى إطالة أمد النزاعات، مع ما يتضمنه ذلك أيضا من إطالة لأمد معاناة الشعوب. ولعل قرار المجلس ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي تعامل فيه المجلس مع الوضع الإنساني المتدهور في دارفور، أبلغ مثال على الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصداقية المجلس، ومعه مصداقية الأمم المتحدة ككل، نتيجة للتسرع في الدفع نحو اتجاهات غير واقعية ولا تقوم على تقدير سليم، ونتيجة لتغليب مصالح وطنية ضيقة ووقتية بدون النظر إلى الاعتبارات العملية والموضوعية، التي تعزز من فاعلية وشرعية ومصداقية قرارات المجلس، وتقود إلى التوصل لحلول وليس للدخول في مواجهات لا طائل من وراءها.

لقد أكد القادة والرؤساء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إيمانهم بالأمم المتحدة والتزامهم بمبادئ ومقاصد الميثاق. وبالتالي، فإن استعادة مصداقية المنظمة أصبحت أكثر ارتباطا بقدرتنا على إصلاح مجلس الأمن، على نحو يعبر عن الواقع الدولي المعاصر؛ ويستلهم قيم ومبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة؛ ويقضي على الفجوة التي تتزايد اتساعا بين دول الشمال والجنوب من جهة، وعلى إحساس البعض – لسبب أو لآخر – بأنهم مسؤولون أكثر من غيرهم عن أمن وسلامة العالم. ومن هنا، يأتي مفهوم المحاسبة في جوهر عملية إصلاح المنظمة بكاملها، وإصلاح مجلس الأمن على وجه الخصوص، وخاصة فيما يتعلق بتصويب الخلل المفتعل في العلاقة المؤسسية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، جنبا إلى جنب مع تصويب الخلل الناتج عن التفرقة بين العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة. وليس ببعيد عن هذا الخلل التأخير غير المبرر في رفع المجلس لتقريره السنوي إلى الجمعية العامة، إذ على الرغم من المبررات الإجرائية أو الفنية التي تم تقديمها، فإننا لا نملك سوى الربط بين هذا التأخير وبين مساعي المجلس للتنصل من حقيقة أن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر ديمقراطية في المنظمة، الذي يملك، بحكم طبيعته وصلاحياته المنصوص عليها في الميثاق، سلطة المحاسبة والمساءلة لجميع الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى.

والأكثر من ذلك، أن مضمون التقرير السنوي لمجلس الأمن لم يعكس أي التزام من جانب المجلس بما ورد في

قرارات الجمعية العامة المتعاقبة بشأن تنشيط دور الجمعية – وآخرها القرار ٢٨٦/٦٠ – من ضرورة أن يبتعد التقرير عن الإطار السردي الجامد إلى الإطار التحليلي للاعتبارات التي قامت عليها قرارات وبيانات المجلس الرئاسية؛ ولمواقف الدول المختلفة خلال عملية المناقشة، وخاصة لمواقف الدول الدائمة العضوية والدول المعنية؛ وأن يتضمن التقرير أجزاء أكثر فاعلية عن الأسباب التي حالت دون اتخاذ مجلس الأمن لمواقف حازمة في عدد من القضايا الهامة المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين؛ والأسباب التي أدت إلى إصدار المجلس لقرارات يعجز عن تنفيذها، أو تقود إلى مواجهات تسهم في تأجيج الصراعات، بدلا من تهدئتها والقضاء عليها. ويؤكد وفد مصر مجددا أن أي إصلاح لمجلس الأمن ينبغي أن يستهدف معالجة تلك المظاهر السلبية على نحو يعيد للمجلس مصداقيته. ويتعين أن تتضمن عملية الإصلاح شقين رئيسيين ومتلازمين يعزز كل منهما الآخر: توسيع عضوية المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة، وإصلاح أساليب عمله. ولكي يتحقق ذلك ستشارك مصر في أي جهد جماعي حقيقي وبنَّاء، من شأنه أن يحقق هذا الإصلاح الشامل في إطار حزمة متكاملة تستلهم عناصرها من اتفاق عريض على عدد من المبادئ الرئيسية أوجزها فيما يلي:

أولا، توسيع عضوية المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة على نحو يتيح تمثيلا عادلا للدول النامية – وللدول الأفريقية على وجه الخصوص – ولجميع الثقافات والحضارات، ويصحح الخلل القائم الذي لا يخدم سوى مصالح الدول المتقدمة النمو، مع ربط مسألة حجم المجلس الموسع بتحقيق هذا التمثيل العادل.

ثانيا، المساواة بين الدول دائمة العضوية الحالية والجديدة في جميع مزايا العضوية الدائمة وحقوقها ومسؤولياتها. وتناول قضية استخدام حق النقض من منظور متكامل يراعي تطلعنا جميعا إلى إرساء قيم الحكم الديمقراطي على المستوى الدولي بإلغاء هذا الحق. وإلى أن يتم ذلك لا بد من تحقيق المساواة بين جميع الدول دائمة العضوية بمنح ذلك الحق للأعضاء الدائمين الجدد.

ثالثا، إدخال إصلاحات حقيقية وبنَّاءة على أساليب عمل المجلس، لتعزيز الشفافية وتحقيق مشاركة الدول غير الأعضاء، وخاصة الدول المعنية مباشرة بالقضايا قيد النظر، وتوسيع نطاق التفاعل مع القوى والمنظمات الإقليمية المؤثرة في مناطق الصراعات، في إطار من الندية والاحترام.

رابعا، استعادة التوازن المؤسسي المفقود في العلاقة بين مجلس الأمن وكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للصلاحيات والولايات المنوطة بكل منها بموجب الميثاق.

بناء على ذلك، وتنفيذا لتلك المبادئ، يؤيد وفد مصر ما ورد في بيان كوبا باسم دول عدم الانحياز، كما يؤيد البيان الذي سيلقيه سفير النيجر باسم المجموعة الأفريقية. وتجدد مصر التزامها التام بالموقف الأفريقي المشترك الوارد في ''توافق أزولويني'' و ''إعلان سرت'' بكامل عناصرهما التي تشكل كلا متكاملا غير قابل للتجزئة. وهذا الموقف المشترك يؤكد الطموحات الأفريقية العادلة والمشروعة في تمثيل حقيقي ومتكافئ في مجلس الأمن الموسع، بما يتناسب مع أهمية القارة الأفريقية وثقلها، ويستجيب للجهود التي تبذلها دولها ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية، وللدفاع عن مصالحها في مجلس الأمن، أسوة بجميع المجموعات الجغرافية الأخرى التي يتمتع ممثلون عنها بحق النقض في المجلس.

لقد أثبتت مفاوضات العام الماضي أن البدائل التي اقترحها الأمين العام لتوسيع المجلس فقدت القدرة على جذب التأييد اللازم، وهو ما أقر به الأمين العام نفسه مؤخرا. ومن هنا، فمن المهم أن يستمر العمل في هذا

الموضوع المحوري بقوة الدفع نفسها، وأن ينصب على البحث عن نموذج جديد يحقق تطلعاتنا جميعا، بما في ذلك التطلعات المشروعة لأفريقيا، ويحظى بأكبر دعم دولي ممكن يتجاوز أغلبية الثلثين. ولن يتسنى ذلك دون أن نتعامل مع الموضوع بعقلية منفتحة، تتفق مع الواقع السياسي الدولي الراهن، المختلف تمام الاختلاف عن الواقع الذي شهد إنشاء هذه المنظمة، على نحو يجعل من إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه إحدى القضايا المحورية، إذا ما صدقت توجهاتنا نحو الإصلاح الشامل للمنظمة.

وفي الوقت نفسه، نرى أن المسؤولية عن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن هي من المسؤوليات الرئيسية للجمعية العامة. فعلى الجمعية العامة ذاتها أن تواصل سعيها نحو فرض قواعد الشفافية والمساءلة في العلاقة مع المجلس، وأن تتصدى بكل ثقلها لتجاوزاته، بسلسلة من القرارات الموجهة للتعامل مع الحالات التي يعجز فيها المجلس عن القيام بمهامه في صون السلم والأمن الدوليين؛ وتعدل الإطار المؤسسي للتعامل مع تلك الحالات إذا ما تطلب الأمر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.